«الوصول الى هذه الصفحة غير مسموح به.. انت في السعودية»

قصة الانترنت ودور مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في التفرغ لحجب المواقع الالكترونية

لندن ـ «القدس العربي»

ـ من احمد المصري:

عندما تطل عبارة «الوصول الى هذه الصفحة غير مسموح به» من نافذة الشاشة لمستخدمي الإنترنت خلال تصفحهم للمواقع الإلكترونية، فتأكد أنك في السعودية، في إشارة الى أن الموقع المقصود تم حجبه، الأمر الذي يثير حنق الكثيرين، ولاسيما إذا كان يحتاج هذا الموقع للحصول على معلومات معينة، وهو الأمر الذي يتكرر دائما مع الباحثين ورجال الإعلام..

إذن فما هي قصة حجب هذه المواقع... وما هي معايير الحجب؟ تستند عملية الحجب الى نص قرار مجلس الوزراء السعودي بشأن إدخال خدمة الإنترنت الى السعودية، والذي يقضي بحجب المواقع التي تنافي الدين والأنظمة الوطنية.

وقد نص القرار على تشكيل لجنة أمنية دائمة للإنترنت برئاسة وزارة الداخلية، وعضوية عدد من الجهات، ويكون من مهام هذه اللجنة العمل على التنسيق فيما يخص المواقع المراد حجبها على أن يتم الحجب عن طريق مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، باعتبارها الجهة المسؤولة عن خدمة الإنترنت والإشراف عليها في المملكة.

سياسة الحجب

بدأ العمل بخدمة الإنترنت في المملكة العربية السعودية في كانون الثاني (يناير) عام 1999، وعلى الرغم من التكلفة المرتفعة التي تصنف ضمن الأغلى في الاتصال بالإنترنت، فقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في شهر كانون الاول (سبتمبر) من العام نفسه نحو 45 ألف مشترك مما يعني ان نحو 135 ألف مستخدم، بحساب استخدام ثلاثة أشخاص لكل اشتراك.

وقفز عدد المستخدمين في منتصف نيسان (أبريل) 2004 الى مليوني مستخدم ارتفع عددهم الى 5,4 مليون مستخدم بحلول عام 2005، بل إن هناك من يقدر أن نحو 40 في المئة مما تستورده دول المنطقة العربية من معدات تقنيات المعلومات والاتصالات والبرمجيات تتجه الى السوق السعودي، وأن نسبة النمو في سوق المعلوماتية ينمو بنحو 15% سنويا، مما يعني أن السوق السعودي هو السوق الأول في المنطقة من ناحية الطلب.

يأتي هذا رغم أن واقع الحال في المملكة يشير الى أن الحكومة ترغب في نوع معين من مستخدمي الإنترنت. مستخدمون لا يتصفحون المواقع التي لا يرغبها المسؤولون السعوديون، مثل المواقع السياسية أو الدينية أو الحقوقية أو الجنسية أو التي تنتقد الأوضاع في المملكة أو حتى منتديات الحوار التي تسمح لمشتركيها بمساحة من الحرية في الحوار، لا تتقبله الحكومة السعودية.

وإعمالا لهذه الرؤية التي تنسحب على كل وسائل الإعلام، جعلت الحكومة السعودية «مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية» بالرياض، هي الجهة المركزية المسؤولة عن توفير الاتصال بالإنترنت عبر الكثير من شركات مقدمي الخدمة، حيث تستخدم تلك المدينة أجهزة صممت خصيصا لها عن طريق شركة بريطانية، تقوم تلك الأجهزة بعمل فلترة وترشيح للمواقع التي ترغب الحكومة السعودية في حجبها عن الجمهور.

حتى أن عدد المواقع التي تم حجبها، ومنعها في السعودية بلغ في اب (أغسطس) 2001، أي بعد نحو عام ونصف العام من تشغيل خدمة الإنترنت في المملكة نحو 200 ألف موقع، بما يعادل 250 موقعا يوميا. تضاعف الرقم حتى وصل الى 400 ألف موقع محجوب، مما حدا بمنظمة «مراسلون بلا حدود» أن تمنح المملكة «أول جائزة للرقابة».

ووفقا للقرار، فإن دور مدينة الملك عبد العزيز للعلوم يتمثل في تنفيذ الطلبات التي تردها من اللجنة الأمنية، ولكن نظراً لكثرة المواقع المراد حجبها، ولاسيما المواقع الإباحية والسياسية والاخبارية وسرعة انتشارها وتجددها، فقد ارتأت اللجنة أن تقوم المدينة بحجب تلك المواقع مباشرة دون الرجوع الى اللجنة.

ونظرا لصعوبة وجود قوائم متكاملة للمواقع، ونظراً لسرعة انتشارها وتجددها على الشبكة، فإن المدينة قد وضعت صفحة على موقعها لاستقبال طلبات لحجب مواقع يرى المستخدم أهمية حجبها.

إذن فطلبات الحجب انتقلت من اللجنة الأمنية وأصبحت في النهاية بأيدي المستخدم.. أي مستخدم، وتستقبل وحدة خدمات الإنترنت بمدينة الملك عبد العزيز مئات من طلبات الإغلاق يوميا، وفي المقابل تستقبل أيضا بعض طلبات الفتح لمواقع مغلقة. ويمكن طلب فتح وإغلاق المواقع باستخدام استمارتين خاصتين بذلك.

ورغم تأكيد مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية أن طلبات الحجب تخضع للدراسة والتدقيق قبل تنفيذها، فإن هناك كثيرا من الممارسات أثبتت عدم دقة هذا الكلام، وهناك اتهامات كثيرة توجه لمدينة الملك عبدالعزيز بشأن عشوائيتها في إغلاق المواقع، أو قيامها بإغلاق الكثير من المواقع ثم فتحها ثم إعادة إغلاقها.

كان الفشل النسبي في مجال منع المواقع عن المواطنين السعوديين، بسبب لجوء بعض المواطنين الى ما يسمى بالـ (Proxy Servers) الذي يسمح بتخطي الأجهزة الرقابية في المملكة، مما حدا بالسلطات الأمنية الطلب من أصحاب مقاهي الإنترنت في المملكة بضرورة الالتزام بالوائح والنصوص بشأن الإنترنت، وتتضمن تلك اللوائح والتوجيهات إلزام مقاهي الإنترنت بتسجيل أسماء المرتادين من بطاقات الهوية وأرقامها وزمن الدخول والخروج، على أن تبقى تلك المعلومات لدى المقهى لفترة قد تصل الى ستة أشهر وتسلم للجهات الأمنية عند طلبها، فضلا عن عدم السماح بدخول المقاهي لمن يقل عمره عن 18 سنة، إلا بمرافقة ولي أمره.

وقد كان لافتئات الأجهزة الرقابية على حقوق المواطنين السعوديين في تصفح آمن وحر للإنترنت ومنع مواقع ذات شهرة عالمية كبيرة مثل موقع (ياهو)، (وأمريكا أون لاين)، و(منتدى طوى)، (الذي اغلق لاحقا)، بل وصل الأمر لحد منع مواقع طبية أو تعليمية لمجرد ورود كلمات مثل (ثدي أو صدر) حتى لو كانت تلك المواقع تورد تلك الكلمات مرتبطة بكلمة أخرى مثل (سرطان الثدي)، كان لذلك أثره الكبير في ازدياد حدة الهجوم على الحكومة السعودية من قبل الجماعات الحقوقية والسياسية، وظهور ما يعرف بالمواقع البديلة، وهي عناوين بديلة يلجأ إليها أصحاب المواقع الممنوعة ويبلغونها لجمهور الإنترنت عبر البريد الإلكتروني لتنتشر بسرعة. خاصة مع توافر خدمات الاستضافة المجانية التي توفرها الكثير من الشركات الكبرى.

المدينة الالكترونية

يوجد مقر الدائرة المركزية للرقابة على الإنترنت في مكاتب مؤمنة تقع بالطابق الأرضي بمبنى مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وإن كانت تلك الدائرة لا تضم فرقا من الخبراء المتخصين بالرقابة على المصنفات الإعلامية، فإن معظم العاملين بها هم من الفنيين والمتخصصين ببرامج الكمبيوتر، بعضهم من فنلندا، يقومون بتشغيل برامج كمبيوتر تقوم بوظائف المرشحات التي تعمل على احتجاز المواقع الإباحية الفاضحة وعدم السماح بدخولها الى خطوط شبكة الإنترنت داخل المملكة؟

وقد أوضحت دراسة قام بها كل من الباحثين جوناثان زيتران وبنيامين ادلمان من جامعة هارفارد الأمريكية، حول سياسة السعودية في حجب مواقع الإنترنت، أنها هدفت الى الوقوف على تحديد مدى شمولية عملية الحجب خصوصا للمواقع غير الإباحية، موضحة على سبيل المثال أنه قد تم حجب على الأقل 246 موقعا مصنفا من قبل ياهو على أنها مواقع دينية (متضمنة 67 عن المسيحية و45 عن الإسلام و22 عن الوثنية و20 عن اليهودية و12 عن الهندوسية)، وتم أيضا حجب 76 صفحة مصنفة أيضا من قبل (ياهو) على أنها مواد للدعابة و60 عن الموسيقى، و43 عن الأفلام، و13 عن المثلية الجنسية، واللافت للنظر أنه عند اختبار 795 موقعا إباحيا (تم أخذ عناوينها من البحث في أحد محركات البحث الشهيرة)، تبين أن 86 % منها فقط كان محجوبا، وذكرت الدراسة أن الحجب يغطي كميات كبيرة من المحتوى دون أن يكون هناك سبب وجيه غير السهولة؟ خاصة وأنه كما أشرنا، لا يتوافر في الكثير من الرقباء على الإنترنت، السمات التي قد تجعله أنسب للتعامل مع المادة التي يتضمنها الموقع الذي سوف يتم منعه وحجبه، ولا أدل على ذلك من حجب الموقع الاخباري «الوفاق» وموقع «إيلاف»، دون تقديم تفسير أو إفادة مقنعة تحدد سبب المنع في السعودية. ويرى مراقبون ان «هذا يأتي في إطار سياسة التضليل والتعتيم الإعلامي الذي تمارسه حكومة المملكة السعودية وحتى لا تظهر الأمور والأحداث التي تجري على حقيقتها تقوم السلطات السعودية بسلسلة من الإجراءات والتي من بينها التوسع في إنشاء القنوات الفضائية التي تنتهج نهجاً موالياً لها تعمل على تسويق وترويج سياسة النظام الحاكم داخل المملكة وخارجها بالإضافة الى عدد آخر من القنوات الإذاعية المسموعة التي تشترك مع القنوات المرئية في نفس الهدف» حسب تعبير المراقبين.

واضافوا ان «هذا الجهد تضاعف في هذا الاتجاه بعد أن أخذت أعمال الرفض الشعبي لها تتصاعد في الآونة الأخيرة والتي بدأت في استخدام الأسلحة النارية في التعبير عن رفضها لاستمرار أسرة آل سعود في الحكم».

اما المعارضة السعودية فترى ان «هناك أحداث معارضة بدأت ترتفع شيئاً فشيئاً حيث لعبت المواقع الإعلامية على شبكة الانترنت دوراً هاماً في إنارة طرق ودروب طالما حرص النظام الحاكم على بقائها في الظلام وهي تكشف مدى الظلم والقهر الذي تمارسه أسرة آل سعود على شعوب الجزيرة العربية لذلك أقدمت الحكومة السعودية على حجب مواقع عدة منها مواقع (الاصلاح) و(التجديد)، ومقرهما لندن و(وكالة الاخبار السعودية) و(المعهد السعودي)، ومقرهما واشنطن ومواقع صحيفة (الوفاق) الالكترونية وجاء ذلك بعد ما نشر الموقع تقريراً قبل عدة أيام ينتقد مدينة الملك عبد العزيز التقنية ووصفها بأنها لا تجيد سوى حجب المواقع الالكترونية. وكان موقع (إيلاف) قد حجب في المملكة قبل عدة أسابيع».

واضافت المعارضة السعودية «أن نظام الحكم في المملكة أصبح على قدر من الإهتراء والهشاشة الى حد أنه لم يعد يحتمل نقداً بسيطاً في أمر من الأمور العامة ينشر على أحد المواقع الالكترونية أو يذاع في إحدى القنوات الفضائية، وان خير طريق وجده القائمون على هذا النظام هو العمل على تزييف الحقائق وتضليل الرأي العام في إطار سياسة تكميم الأفواه وحجب الأنظار.. لكن الى متى؟».

السلطات الأردنية تمنع الإسلاميين من إقامة مهرجان ديني

■ عمان ـ يو بي أي: قال الإسلاميون في الأردن إن السلطات المختصة منعتهم من إقامة مهرجان ديني بناسبة ذكرى مولد النبي محمد الذي يصادف في الحادي عشر من الشهر الحالي.

وجاء في بيان صدر امس الثلاثاء عن حزب جبهة العمل الإسلامي إن الحاكم الإداري للعاصمة عمان سعد الوادي منع فرع الحزب الثالث في العاصمة من اقامة مهرجان بمناسبة ذكرى المولد النبوي كان من المقرر في السادس والعشرين من الشهر الحالي في إحدى الساحات العامة بعمان.

وقال الحزب إنه تلقى إشعاراً من الحاكم الإداري بعدم موافقته على إقامة المهرجان دون إبداء أسباب، مبدياً إستهجانه لقرار الحاكم الإداري.

وقال إن القرار لا يتماشى مطلقاً مع «مبدأ نصرة النبي محمد» لاسيما بعد حملة التشويه التي تعرض لها في الدول الأوروبية، إشارة للرسوم الكاريكاتورية التي نشرتها صحف أوروبية قبل عدة أشهر وأدت لحدوث موجة

غضب عارمة في العالم الإسلامي.

وحسب قانون الإجتماعات العامة الصادر عام 2001 فإن الإجتماعات العامة والمسيرات والإعتصامات لا تجري دون حصول الجهات المنظمة على موافقة مسبقة من السلطات المختصة.

رئيس الوفد يهاجم النائب العام بعد اعتراف لجنة الاحزاب به.. وسخرية من لاءات الحكومة.. وظهور بؤرة انفلونزا جديدة

نادي القضاة يتهم مبارك بالاصابة بعقدة هيكل.. وطلعت السادات يشن أعنف هجوم ضد جمال ويصفه بديك البرابر

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس الثلاثاء عن اعتراف لجنة شؤون الاحزاب التابعة لمجلس الشورى التي يرأسها صفوت الشريف بمصطفى الطويل رئيسا لحزب الوفد استنادا لقرار الجمعية العمومية للحزب التي انعقدت بتاريخ 10 شباط (فبراير) الماضي التي انتخبته رئيسا مؤقتا حتى شهر حزيران (يونيو) القادم الى حين اجراء انتخابات جديدة ونقل نعمان جمعة الى مستشفى المنيل الجامعي بعد اصابته ببوادر أزمة صحية. واستقبال الرئيس مبارك رئيس اليونان والبطريرك بارثولوميا البطريرك المسكوفي وبطريرك روما الجديدة واعلان المستشار زكريا عبدالعزيز رئيس نادي القضاة تأجيل اللقاء مع منظمة هيومان رايتس ووتش واجتماع المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع والانتاج الحربي والفريق سامي عنان رئيس اركان حرب الجيش مع قادة وضباط الأفرع الرئيسية والجيوش الميدانية والمناطق العسكرية للرد على استفساراتهم حول الاوضاع الراهنة وشرح حقائق المواقف ونقلا اليهم تحيات القائد الاعلى الرئيس مبارك، واستمرار مجلس ادارة نادي الزمالك المعين بعد الاستشكال الذي تم تقديمه ضد حكم المحكمة الادارية بمجلس الدولة بحق رئيس نادي الزمالك مرتضى منصور من العودة لمنصبه ومناقشة مجلس الشعب لاستجوابات عن مشروع توشكى وظهور بؤر اصابات جديدة بأنفلونزا الطيور. والى بعض ما لدينا اليوم:

حزب الوفد

ونبدأ بأزمة حزب الوفد التي انفرجت باعلان لجنة شؤون الاحزاب برئاسة صفوت الشريف والاعتراف بمصطفى الطويل رئيسا للحزب لاختياره من الهيئة الوفدية في 10 شباط (فبراير) الماضي ليكون رئيسا مؤقتا الى حين اجراء انتخابات على رئاسة الحزب.

وقد وجه مصطفى الطويل رسالة نشرتها «الوفد» امس الى النائب العام المستشار ماهر عبدالواحد حملت مديحا ونقدا معا قال: «أخيرا فعلت ياسيادة النائب العام فقرار النيابة العامة بحبس المتهم نعمان جمعة ومن معه من باقي المجرمين، كان قرارا حكيما للغاية.. لأنه بقراركم هذا قد وضعتم حدا للفوضى المتفشية في جميع مناحي الحياة في مصر الآن. وفي تقديري انه لو لم يكن قراركم بحبس هذه الزمرة من المجرمين فقد عدنا الى شريعة الغاب كل منا يحصل على حقه أو ما يتصوره حقه بالقوة والعنف ضربا بالقانون عرض الحائط، لقد تبين لسيادتكم كيف تحصن المتهم نعمان جمعة بقرار النيابة العامة السابق بتمكينه من دخول مقر الوفد وتمكينه من أداء عمله ونسي معلم القانون ان قرارات النيابة العامة بل والاحكام النهائية لا تنفذ بالبلطجة والشروع في القتل والحرق العمد. واسمح لي ياسيادة النائب العام ان أتقدم بعتاب من زميل سابق لك وصديق دائم ايضا لقد تعلمنا جميعا منذ نعومة أظافرنا في العمل بالنيابة العامة، أن تدخل النيابة في المسائل المدنية هو اختصاص استثنائي من القواعد العامة مقصور على اشكالات الحيازة، تحسبا ودرءا لوقوع الجريمة وكانت قراراتنا اما بتمكين احد طرفي النزاع من العقار أو المنقول، وأيما كانت ابقاء الحال على ما هو عليه وعلى المتضرر الالتجاء الى القضاء، هذا ما تعلمناه في شبابنا اثناء عملنا بالنيابة العامة.

أما مسألة تمكين شخص من أداء عمله بصفته، فمثل هذا القرار من النيابة العامة لم أسمع عنه ولم أره طوال الخمسين عاما الماضية اللهم الا في قرار النيابة العامة من تمكين المتهم نعمان جمعة من دخول مقر الحزب وأداء عمله بصفته ولو أخذنا بهذا المبدأ لكان لكل مفصول أو موقوف عن عمله الحق في الالتجاء الى النيابة العامة حتى تمكنه من عودته الى عمله مرة اخرى وهذا أمر غير متصور لأن هناك الملايين من العاملين المفصولين والموقوفين عن العمل.

ياسيادة النائب العام أنت خير من يعلم مدى اعتزازي وتقديري لكم ومن هذا المنطلق فأهيب بكم أن تصدروا تعليماتكم لاعضاء النيابة العامة ألا تتعرض لتمكين شخص من أداء عمله، فهذا الامر من اخلاقيات محكمة الموضوع ولا شأن ـ حسبما تعلمنا ـ للنيابة العامة به، وقد سمعتم وعلمتم سيادتكم كيف استغل القانون هذا القرار وتحصن به وارتكب جرائمه العديدة التي تحقق النيابة العامة فيها الآن فما بالنا بالأشخاص العاديين اذا ما حصلوا على مثل هذا القرار!!».

وفي نفس العدد واصل زميلنا بـ«الوفد» عوني الحسيني هجومه على النظام وصفوت الشريف واتهامهما بأنهما كانا وراء اقتحام نعمان وأحمد ناصر مقر الحزب والجريدة فقال: «الثابت أن الجريمة التي ارتكبها الدكتور نعمان جمعة وأعوانه لم تكن خافية على النظام بل كان على علم بها وهذا ما أكدته حرم الدكتور نعمان عندما صرحت امس في تحقيق لشعبان هداية وميرفت رشاد بجريدة «نهضة مصر» في صفحتها الثالثة حيث قالت: انه تم ابلاغ جميع الاجهزة صباح السبت بتنفيذ الدكتور نعمان للأحكام القضائية، وما قالته حرم الدكتور نعمان يؤكد بوضوح لا لبس فيه ان اجهزة الدولة المعنية كانت على علم بعملية الاقتحام ولا أبالغ إذا قلت انها باركت هذا الاقتحام خاصة ان عملية الاقتحام يوم السبت الدامي جاءت عقب لقاء الدكتور نعمان مع صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى ورئيس لجنة الاحزاب.

كان المخطط ان يستولي الدكتور نعمان جمعة على الحزب ويبقى الوضع على ماهو عليه ويبقى الامن على الحياد على اعتبار ان ما يحدث شأن داخلي واما ان يحل رضاء أو قضاء ولكن دفاع صحافيي «الوفد» عن جريدتهم واستماتتهم في الدفاع عنها قلب كل الحسابات وبالفعل نجحوا في اقتحام مقر الحزب ودخول جريدتهم بل ومحاصرة البلطجية رغم سيل الرصاصات الطائشة التي اخترقت اجسادهم وصدرت الجريدة رغم اجواء الأزمة والتوتر.

وعلى طريقة الأفلام العربية والتي يظهر في نهاية الفيلم رجال الشرطة وهم يقبضون على زعيم العصابة ظهرت السيارة المصفحة ورجال الأمن المركزي ليؤمنوا خروج نعمان وعصابته من مقر الحزب، وأيضا على طريقة الافلام العربية صدر امس قرار لجنة الاحزاب بالديباجة القانونية المعهودة والذي يعترف بالمستشار مصطفى الطويل رئيسا مؤقتا للحزب، والاعتراف بصحة انعقاد الجمعية العمومية التي انتخبته بناء على حكم المحكمة كما صرح بذلك صفوت الشريف حتى قبل صدور القرار.

الحقيقة الواضحة والتي لا تحتمل اللبس هي أن النظام يغسل يديه من خطايا نعمان وعصابته ولكي يغسل يديه كان لا بد ان تسيل دماء طاهرة، ويبقى يوم السبت أول نيسان (ابريل) يوما مشهودا في تاريخ الصحافة المصرية وتاريخ حزب الوفد عندما وقفت الصدور العارية تتحدى البلطجة وطلقات الرصاص. ان الدكتور نعمان جمعة أستاذ القانون الذي داسه بقدمه وانتصر للبلطجة يدفع غاليا ثمن الخطأ الفادح الذي ارتكبه بتهوره وغياب عقله.

اما صديقنا وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد أحمد عز العرب فتساءل بخبث:

«من حقنا ان نسأل النظام الحاكم تفسيرا للغياب المتعمد للدولة طوال ساعات المذبحة التي لوثت ليس الوفد وحده ولكن وجه مصر كله بالدماء وشوهت وجه العمل السياسي امام العالم الذي شاهد كل الاحداث البشعة لحظة وقوعها».

وأما باقي التعليقات في الصحف الاخرى فلم تضف جديدا وكلها انصبت على ابداء الدهشة من سلوك الدكتور نعمان جمعة وهو استاذ قانون وعميد اسبق لكلية الحقوق بجامعة القاهرة وعن غياب الامن وضرورة اعادة النظر في قانون الاحزاب. وهناك مشكلة لم استطع تبنيها حتى الآن رغم المتابعة الدقيقة لما حدث ويحدث، وهي ما هي المواقف الحقيقية لاجهزة النظام، للأمن ولصفوت الشريف ولجمال مبارك وللرئيس مبارك من الأزمة وما هو حجم تدخل كل جهة فيها وهل تم اسناد ادارة الازمة من بدايتها الى جهة واحدة ام لاكثر من جهة، وماذا كانت وجهات نظرهم ومن شجع نعمان على ذلك ومن عارض؟

أم انه لم يكن هناك اهتمام اصلا بالموضوع ولم تأخذه أي جهة مأخذ الجد الى ان فوجئت بما حدث؟ اسئلة لا اجابات لها حتى الآن ولذلك سننتقل الى قضية اخرى بسبب فشلنا هذا.

معارك وردود

والى المعارك والردود وأولها لزميلنا وصديقنا بـ«الوفد» اسلام صادق الذي استنكر الحملة التي يتعرض لها «محمد حسنين هيكل بقوله يوم السبت: محمد حسنين هيكل قامة وقيمة عالية لاينكرها إلا جاحد أو جاهل يتعرض حاليا لموجة من الهجوم من لوبي المصالح إياه بسبب آرائه في التوريث وقضاياه التي فجرها ضد فساد الكبار على صفحات الزميلة «الدستور» يا أستاذ أنت مثل النخل العالي كلما حاول الصغار إلقاء الحجارة عليك فترمي اليهم بحبات البلح المثمرات!

وهو يشير الى الحملات التي يتعرض لها هيكل في كل من جريدة ومجلة «روزاليوسف» والتي قال عنها زميلنا وصديقنا عبدالله السناوي رئيس تحرير «العربي»:

عقدة هيكل انتقلت الى الرئيس مبارك قبل أن يتولى رئاسة الجمهورية من سلفه أنور السادات.

وعندما التقى مبارك وهيكل ـ لأول مرة ولعلها الأخيرة ـ في جلسة خاصة طالت، بعد الافراج عن المعتقلين في أزمة ايلول (سبتمبر) 1981 التي سبقت حادث المنصة، قال مبارك انه كان يعتقد ان هيكل رجل عبدالناصر حتى أبلغه أنيس منصور ان عبدالناصر رجل هيكل ورد هيكل على الفور: ياسيادة الرئيس لا تسمح ـ وأنت الآن تجلس على مقعد جمال عبدالناصر ـ ان يتحدث عنه أحد في حضورك بهذه الطريقة.

لا نعتقد ان سب الأستاذ هيكل بصورة مبتذلة يضفي احتراما على نظام الحكم الحالي، بل هو ـ باليقين ـ يسيء الى الرئيس مباشرة، والى نجله على وجه الخصوص، ويثبت أن نظام الحكم الحالي فقد رشده وحسن تقديره لتعقيدات الحياة السياسية المصرية، التي يحظى هيكل داخلها بتقدير خاص حتى من بين الذين يخالفونه في الرأي.

بل لعل هذا المستوى المبتذل في تناول الشخوص العامة من علامات نهاية نظام الحكم الحالي».

وأفصح يوم ـ الاثنين ـ زميلنا عبد الله كمال رئيس تحرير جريدة «روزاليوسف» عن جانب من المعركة عندما هاجم زميلنا والمحلل السياسي الكبير سلامة احمد سلامة الذي وجه هجومين غير مباشرين ضد جريدة «روزاليوسف» عندما قال عنها في عموده بـ«الأهرام» ـ من قريب ـ بأنها صوت جمال مبارك.

وصدور صحيفة يومية قيل انها تعبر عنه..

وقال سلامة ايضا في حواره مع «العربي»:

«ما معنى انشاء جريدة خصوصي كل همها الدفاع عن جمال مبارك فتهاجم من يهاجمه وتترك معظم قضايا ومشاكل الشعب.

واللافت للانتباه هنا ان عبدالله استاء لأن سلامة لم يذكر اسم «روزاليوسف» في نفس الوقت الذي رفض من قبل ذكر اسم مجلة «وجهات نظر» واسم العربي. وقال انه اتصل بسلامة وعرض عليه ان يرسل اليه من يحاوره لكنه اعتذر ووجه عبدالله عدة اتهامات لسلامة قال: ثم كان الجدل الموضوعي الموثق الذي فجرناه حول الاستاذ محمد حسنين هيكل في مجلة «روزاليوسف» وحدث الخلط لدى دراويش الاستاذين المجلة والجريدة وهكذا راح الكثيرون في اطار حملة علاقات عامة منظمة تم اعدادها في بيته بالدقي على كورنيش النيل يدافعون عن هيكل، كل وفق دوره المرسوم، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة وحسب التعليمات التي تلقاها تليفونيا أو بالمواجهة.

لوهلة تصورت ان ما يفعله الاستاذ سلامة جزء من تلك الحملة، فعلاقته مع هيكل وثيقة منذ انتقل من «الاخبار» الى «الاهرام» ومنذ سافر الى المانيا وحتى رأس تحرير مجلة «وجهات نظر» التي كان يتصدرها مقال هيكل، هذه المجلة التي بذل الاستاذ جميل مطر جهدا كبيرا في الاعداد لاصدارها لكي تصبح مماثلة لـ«النيويورك ريفيو أوف بوكس» ثم تولاها الاستاذ سلامة لوهلة تصورت ان الاستاذ سلامة طرف في حملة تجميل هيكل، انه اكبرمن هذا، لقد ظل الاستاذ سلامة كاتبا مرموقا ومؤثرا طوال سنوات ممتدة في «الاهرام»، وظل له موقعه في الجمعية العمومية لشركة «الاهرام اوفرسيز» كمشرف على المكاتب الخارجية، وهي صفة كان يتقاضى في مقابلها مرتبا كبيرا جدا، بألوف الدولارات وظل رئيسا لتحرير مجلة «وجهات نظر» وأشياء كثيرة اخرى، وطول رحلة عمله كان يتحدث عن اخلاق المهنة التي طالبته امس بتطبيقها ولم أزل انتظر ومازال عرض الحوار قائما وإلا فانه ليس من حق أحد أن يطلق حكما دون أن يتصدى للدفاع عنه نقاشا وحوارا.

وفي الحقيقة فلم اشر في التقارير السابقة للحملات التي بدأ عبدالله يشنها في مجلة «روزاليوسف» ضد هيكل وانتقلت الى جريدة «روزاليوسف» لانها خرجت عن اطار مناقشة افكار واتجاهات وسياسات الى حملات شخصية كان رد الفعل عليها مزيدا من الحملات الضارية ضد الرئيس مبارك وجمال.

والملاحظ ان الحملة ضد هيكل انحصرت في مجلة وجريدة «روزاليوسف» ولم تمتد الى الصحف الحكومية الاخرى.

والى «الفجر» وزميلتنا منال لاشين التي هاجمت وعاتبت زميلنا وصديقنا ابراهيم نافع رئيس تحرير «الاهرام» السابق لما جاء في حديثه بـ«المصري اليوم» بانه سيضطر الى فتح ملفات من يهاجمونه ولتقديمه بلاغات للنيابة ضدهم فقالت:

«كل صحافي يحلم باسمه منور على تحقيق يكشف الفساد ويفتح الملفات، كل صحافي يحلم بتعرية الفاسدين وكشفهم للمجتمع الا هو وحده. ابراهيم نافع تنتابه خشية من ان يضطر ـ مجرد الاضطرار ـ الى فتح الملفات بل نتركها لوقت الحاجة للمساومات المريبة، ففي حواره مع الزميل مجدي الجلاد في جريدة «المصري اليوم» قال نافع نصا: لقد تحملت كثيرا خلال الاشهر التسعة الماضية واذا لم تتوقف هذه الحملة سوف اضطر لفتح ملفاتهم جميعا.. كيف تكون الصورة جميلة يا استاذ ابراهيم وأنت اوقعت نفسك في المساومة بهذا الشكل الفج والمباشر على اشرف مهام الصحافي مهمة كشف الفساد وفتح الملفات،

ضرب نافع الصحافة في حريتها فبينما تواصل نقابة الصحافيين وكل الصحافيين الضغوط والجهود لالغاء الحبس في قضايا النشر بينما يقف مئات الشباب أمام المحاكم والنيابات، كان الاستاذ ابراهيم ارتكب خطيئة اخرى حينما اقام دعاوى جنائية ضد زملائه من اهل المهنة، عادل حمودة وعبدالله السناوي لم يستخدم نقيب الصحافيين السابق ورئيس اتحاد الصحافيين العرب حق الرد الذي تنادي كل فئات المجتمع باستخدامه بديلا عن جرجرة الصحافيين للمحاكم».

وإلى آخر معارك تقرير اليوم وستكون من نصيب زميلنا وصديقنا مجدي مهنا الذي شن هجوما عنيفا امس في عموده بـ«المصري اليوم» في الممنوع، ضد البيان الذي اصدره مجلس رؤساء محاكم الاستئناف ضد نادي القضاة لموافقته على استقبال وفد من منظمة هيومان رايتس ووتش فقال: «لدي شعور قوي بأن هناك من بين رجال القضاء ومؤسساته من يحاول افتعال أزمة بينهم وأن هذا البعض الذي يرفض اشتغال القضاة بالسياسة والعمل العام يمارس عملا سياسيا مباشرا أي أن ما يرفض أن يمارسه الغير يمارسه هو بصورة واضحة ومكشوفة.

لم افهم مثلا البيان المنسوب الى مجلس رؤساء محاكم الاستئناف برئاسة المستشار احمد خليفة والذي أدان فيه ترحيب نادي القضاة المنتخب من جموع رجال القضاء استقبال اعضاء من منظمة حقوق الانسان الأمريكية والذي وضع النادي لمقابلتهم شروطا.

وأثار البيان المنسوب الى مجلس رؤساء محاكم الاستئناف تساؤلات في غاية الغرابة منها ان اللقاء يعد تدخلا من جانب المنظمة الامريكية في الشؤون الداخلية للبلاد وأن موافقة نادي القضاة على اللقاء تعني موافقته على هذا التدخل وموافقته ايضا على فرض وصاية دولية على مصر.

كلام غريب وغير مفهوم، فاللقاء لم يتم بعد ومع ذلك فالبيان تعامل مع الامر وكأن اللقاء عقد وأسفر عن صدور بيان مشترك بين النادي والمنظمة الأمريكية طالب الحكومة المصرية بسرعة اصدار قانون السلطة القضائية وإلا فالجيوش الاجنبية تقف على حدود مصر.

هذا اللقاء إذا عقد ليس فيه أي خروج على الثوابت الوطنية وليس به فرض وصاية على أحد ومن يرى عكس ذلك فهو الذي يعارض استقلال القضاء ويقبل بالتفريط في حقوق رجال القضاء وتحركه دوافع سياسية ليست خافية، من يرفض اللقاء لا يريد استقلال القضاء ولا أن يبعد اصابع الحكومة عن العبث بسلطة القضاء ويريد ان يبقي على هذه العلاقة الآثمة التي تتحكم فيها السلطة التنفيذية من خلال وزارة العدل في أرزاق وقوت القضاة.

ان البيان الصادر عن مجلس رؤساء محاكم الاستئناف هو بيان سياسي أفهم ان يصدر عن وزير العدل أو عن الحزب الوطني بوصفه الحزب الرافض لاستقلال القضاء والذي يقف عقبة امام أي اصلاح حقيقي والمحرك وراء ـ الفتنة ـ بين رجال القضاء، لكنني لا أفهم كيف يصدر عن قضاة يطالبون غيرهم بعدم الاشتغال بالسياسة بينما كل كلمة في بيانهم هي عمل سياسي صريح.

معركة القضاة

والى معركة القضاة والمؤتمر الصحافي الذي عقده المستشار زكريا عبدالعزيز رئيس نادي القضاة وأعلن فيه اعتذار النادي عن اتمام مقابلة وفد من منظمة «هيومان رايتس ووتش» وألقى بيانا ندد فيه برؤساء محاكم الاستئناف وأنكر وجود مجلس بهذا الاسم وأكد ان اللقاء تم تأجيله وأضاف نقلا عن زميلنا طارق امين بـ«المصري اليوم»: «انه في يوم اول نيسان (ابريل) تمت مراجعة وزير العدل بشأن موقفه من لقاء المنظمة فأبدى قلقا من عقد الاجتماع ووعد بارسال خطاب الى النادي في 2 نيسان (ابريل) ينصح فيه بعدم اتمام اللقاء معتذرا عن كتاب خطاب بهذا المضمون لذلك قرر المجلس توجيه الشكر للمنظمة.

وقال المستشار زكريا عبدالعزيز رئيس نادي القضاة عقب المؤتمر الصحافي: ان النادي سيبلغ المنظمة رسميا بخطاب رسمي بمسألة تأجيل اللقاء. وأضاف انه لا أحد يستطيع أن يحجر على النادي او يصادر على رأيه، ولفت عبدالعزيز الى ان نادي القضاة قبل ان يتولى رئاسته كانت له علاقات قوية ومتينة مع المنظمات الدولية خاصة أيام المستشار مقبل شاكر رئيس النادي السابق. وأوضح أن مجلس ادارة النادي استشعر قلق بعض القضاة من هذه المقابلة مشيرا ان الوقت كان غير مناسب لعقد هذا اللقاء».

جمال مبارك

والى جمال مبارك والهجوم الكاسح الذي تعرض له من عضو مجلس الشعب وابن شقيق الرئيس الراحل أنور السادات طلعت السادات وشمل بهجومه السيدة سوزان مبارك، وذلك في الحديث الذي نشرته له «صوت الأمة» وأجراه معه زميلنا محسن عيد، ومما قاله: «الدولة تسخر له كل امكانياتها ومواردها من اجل ان يعتلي سدة الحكم في مصر وحياة الناس في مهب الريح وأنا اعرف أسرا ليس في مقدورها ان تلبي طلبات أبنائها ثم يأتي هذا المحروس ليتحدث عن اعتلائه الحكم في مصر؟ بعد ان اصبح مقررا على كل بيت في مصر ان يشاهده ووالده الرئيس ووالدته الملكة كل يوم عبرالتلفزيون والصحافة الحكومية.

جمال مبارك يقول ما يشاء، نحن نفهم أمورنا وأوضاعنا فالنية لا يعرفها غير الله، أما الرغبة فتعني انه يستعد لحكم مصر وسوف يعيد نفس العبارة التي قالها الرئيس مبارك عندما قام المرحوم سيد زكي وكيل مجلس الشعب ومعه وفد من المجلس لاعلانه باختيار مجلس الشعب لسيادته للترشح رئيسا للجمهورية فقال في هدوء وثقة والتاريخ يؤكد ذلك – أعمل ايه؟ ما أقدرش أقف قدام إرادة ال